مفاهيم خَطِرة
لضرب الإسلام
وتركيز الحضارة الغربية

هذا الكتيّب أصدره حزب التحرير

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللّٰهِ بِأَفْواهِهِمْ وَيَأْبَى اللّٰهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ ۞ هوَ الَّذِى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾

[التوبة ٣٢ و٣٣]

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الصراع بين الخير والشرّ، وبين الحقّ والباطل، سُنَّة من سُنن الحياة، إذ اقتضت حكمة الله تعالى أن يجعل الصراع والتدافع بين الناس من عوامل ظهور الحقّ والخير، وانهزام الباطل والشرّ، قال تعالى: ﴿**ولولا دفعُ اللّهِ الناسَ بعضَهم ببعض لفسدت الأرض**﴾ وقال: ﴿**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدِّمت صوامع وبِيَعٌ وصلواتٌ ومساجدُ يُذكر فيها اسمُ الله**﴾.

فبعد أن خاض الرسول ﷺ وصحابته الكرام، صراعاً فكرياً، وكفاحاً سياسياً، مع المشركين والكفار، لإقامة الدولة الإسلامية، وصراعاً دموياً مع الصراع الفكري بعد قيامها، حاملةً الإسلام رسالة خير وهدىً إلى الناس كافة، كان الكفار على مرّ العصور يكيدون لهذه الدولة، أحياناً بأعمال مادية حربية، كالمغول والصليبيين وكفار إسبانيا، وأحياناً أخرى بأعمال فكرية ثقافية، كالزنادقة والمبشرين والمستشرقين، من أجل القضاء على دولة الخلافة كجهاز تنفيذي على رأسه الخليفة.

وفي الحرب العالمية الأولى تحقق ذلك، فهدموا دولة الخلافة، وطردوا الخليفة، ومزقوا بلاد المسلمين إلى دويلات ضعيفة، طبقوا فيها أحكام الكفر، ظانّين بعملهم هذا أنّهم قضوا على الإسلام في نفوس المسلمين.

إلاّ أنّ الأمة الإسلامية، على أيدي أبنائها المؤمنين والواعين المخلصين، دبّت فيها أحاسيس النهضة، فأدركت دولُ الكفر، أنَّ قوة الإسلام غير محصورة في جهازه التنفيذي فقط، وأنَّ استمالة بعض ضعاف النفوس المسلمين، بتلويث أفكارهم بالثقافة الغربية، لم يحقق ما كانوا يتمنونه.

وبعد مراجعة ودراسة، وصلوا إلى أنّ قوة الإسلام و(المسلمين) تكمن في عقيدته وما ينبثق عنها من أفكار، ما دعاهم إلى إعادة النظر في خططهم وإلى تطويرها، لتتولى الدول الكافرة، بأجهزتها الرسمية وعملائها من الحكام والمفكرين، مهمة الإجهاز على الإسلام، بالإجهاز على عقيدته، بصفتها عقيدة سياسية، ليُحلّوا محلّها عقيدة فصل الدين عن الحياة، فبدأوا بطرح وتبني أفكار تؤدي إلى ما ذهبوا إليه، كالقومية والاشتراكية والديمقراطية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، والحريات، وسياسات السوق، التي بيّنا[1] زيفها وخطرها.

ثم طرحوا أفكاراً أخرى مصحوبة بأعمال، كالحوار بين الأديان والحضارات، ومقولة أبناء إبراهيم، ثم وصم الإسلام بالإرهاب والأصولية والتطرف. فكان لا بدّ أن نبيّن حقيقة هذه الطروحات وخطرها على الأمة الإسلامية، لتعي عليها، ولتقف الموقف الشرعي تجاهها، لا سيما وأنَّ إعادة الإسلام إلى الحياة، كمبدأ عالمي، وكنظامٍ سياسي، تحمله دولة الخلافة للناس كافّة، أمرٌ قد تأكد، ليس للمسلمين العاملين فحسب، بل وللأمة الإسلامية، ولأعداء الإسلام، الذين ما فتئوا يتآمرون على هذا الدين وعلى هذه الأمة.

---

[1] **أنظر الكتيِّب: (الحملة الأميركية للقضاء على الإسلام)**

وسوف نتناول هذه الأفكار لبيان خطرها وزيفها، لا باعتبارها أفكاراً يـــراد فهمـــها، أو شـبهات يـراد دفعـــها، بل باعتبارها عملاً من أعمال الغرب الكافر، وعلى رأسه أميركا وبريطانيـــا وفرنســا، يُـراد بـه ضـرب الإســلام، وضرب العاملين لإعادة الخلافة، بل وضرب دولة الخلافة حـــين يـأذن الله بإقامتـــها.

وعليه، فقد كان لزاماً أن يتمّ كشف هذه الأفكار والأعمـــال، ليتبيّـن المســلمون مـا يُـراد بهـم، ومـا يُكـاد لدينهم، ليتمسكوا بهذا الدين، وليجدُّوا للعمـــل لإعـادة الخلافـة علـى منـهاج النبـوة، اقتـداءً برسـول الله ﷺ، ليتحقق على أيديهم إعادة الخلافة والحكم بما أنزل الله. ﴿**هو الذي أرســل رسـوله بـالهدى وديـن الحـق ليظـهرهُ على الدين كلّه ولو كره المشـــركون**﴾.

ونحن، إن قُمنا بما أوجبه الله علينا، لعلى يقين أنّ الكفار الذين يكيــدون للإســلام والمســلمين، سـيخيب أملــهم، وسيخسرون أموالهم وستنطفئ نارهم ﴿**إنّ الذين كفروا ينفقـون أموالهــم ليصــدّوا عــن سـبيل الله، فسـينفقونها، ثم تكون عليهم حسرة، ثم يُغلَبــون**﴾.

الإرهاب

الإرهاب لغةً، مصدر مشتق من الفعل (**أَرْهَبَ**) بمعنى أخـــاف أو فــزّع. قــال تعــالى: ﴿**تُرهِبـون بــه عــدوَّ الله وعدوَّكم**﴾ أي تخيفون به العـــدو.

إلا أنّ هذا المعنى تمّ صرفه إلى معـنى اصطلاحـي جديـد. فقـد اتفقـت كـلٌ مـن الاسـتخبارات الأميركيـة، والاستخبارات البريطانية، في ندوة عقدت لهذا الغرض عـام ١٩٧٩م علـى أنّ الإرهـاب هـو: «**اسـتعمال العنـف ضد مصالح مدنية لتحقيق أهداف سياســـية**».

وبعدها، تم عقد كثير من المؤتمرات والندوات الدوليـــة، وسُـنت تشـريعات وقوانـين، لتحديـد الأعمـال الـتي يمكن وصفها بالإرهاب، وبيان نوعية الحركات والجماعات والأحزاب التي تمـــارس الإرهـــاب، وتعيّـن الـدول الـتي تدعم الإرهاب، وذلك ـــ على حدّ زعمهم ـــ من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحـــة الإرهـــاب وللحـدّ منـــه.

ويتضح من مجمل القوانين والتشريعات المتعلقة بالإرهاب، أنّها غير دقيقـــة، وأنّـــها تخضـع للاتجاهـــات السياسـية لدى الدول التي قعّدت لهذه القوانين والتشريعات، فعلى ســبيل المثـال نـرى أن أميركـا اعتـبرت اغتيـال أنديـرا غاندي عملاً إرهابياً، وأن اغتيال الملك فيصـل ومقتـل كنـدي ليـس إرهابـاً، ووصفـت تفجـير مبـنى مكتـب التحقيقات الفيدرالي في أوكلاهوما، أول الأمر، أنّـه عمـل إرهـابي، وعندمـا تبـين أن الذيـن وراء تفجـيره مـن المليشيات الأميركية، تحول وصف العمل من عملٍ إرهابي إلى مجـرد عمـلٍ إجرامـي.

وأميركا على وجه الخصوص، تصف بعض الحركـــات بأنّـــها حركـات مقاومـة شـعبية، مثـل حركـة ثـوار «نيكاراغوا» وجيش التحرير الإيرلندي، وغيرها. وتعتبر مقاتلي هـــذه الحركـات، في حـال اعتقـالهم، أسـرى حـرب، حسب بروتوكول (١) لعام ١٩٧٧م الملحق باتفاق جنيـف، بينمـا تصـف كـل حركـة تتعـرض لمصـالح أميركـا، أو مصالح عملاء أميركا، بأنّها حركة إرهابية، وتضع اسمها علـى قائمـة المنظمـات الإرهابيـة، الـتي تصدرهـا وزارة الخارجية الأميركية بشكل دوري، كمعظم الحركات الإسلامية، في مصر وباكستـان وفلسـطين والجزائـر وغيرهـا.

وكانت أميركا قد قررت منذ السبعينيات أن توجد رأياً عاماً عالمياً ومحلياً أمريكياً ضد الإرهاب كما تراه، وضدّ من يتّصف بالإرهاب، وقد استغلت الأعمال التي تعرضت لأهداف مدنية، سواءً أَصَدرتْ هذه الأعمال من حركات سياسية أو عسكرية غير مرتبطة بأميركا، أو صدرت من حركات مرتبطة بالاستخبارات المركزية لأميركا، حيث دلّت كثير من التقارير على أنّ بعض الأعمال التي وُصفت بأنّها إرهابية، قد كان وراءها رجال من الاستخبارات المركزية الأميركية، كاختطاف طائرة TWA في بيروت بداية الثمانينيات... واستغلت أميركا تفجير قاعدة الخُبَر الأميركية في السعودية، ففرضت (٤٠) توصية تتعلق بمكافحة الإرهاب على مؤتمر الدول الصناعية السبع الذي عقد في فرنسا عام ١٩٩٦م، ثم استغلت حادث تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، قبل معرفة الفاعلين، لاستصدار قانون مكافحة الإرهاب، الذي صادق عليه مجلس الشيوخ الأميركي عام ١٩٩٧م.

وبموجب هذه التوصيات، وهذا القانون، تتمكن أميركا من ملاحقة أي شخص يُتهم بالإرهاب في أيّ مكان، ولها الحقّ باعتقاله أو خطفه، وإنزال العقوبة التي تراها بحقه، كالسجن ومصادرة وسحب الإقامة أو الجنسية، وذلك دون إعطاء المتهم الحقّ في الدفاع عن نفسه، أو المثول أمام محكمة مدنية، أو هيئة محلفين.

كما أنَّ أميركا عمدت إلى تعميم صفة الإرهاب على بعض الدول التي تتعرض لمصالح أميركا مثل كوريا والصين والعراق وليبيا، وعلى كثير من الحركات الإسلامية مثل الجهاد وحماس والجماعة الإسلامية في مصر، وجبهة الإنقاذ في الجزائر، مستغلة بذلك التفجيرات التي حصلت في فلسطين ضد اليهود، والأعمال التي حصلت في الجزائر عشية إلغاء العسكريين للانتخابات النيابية.

وبموجب هذه القوانين والقرارات والتوصيات، تستطيع أميركا ملاحقة وضرب كل من تصفه بالإرهاب، سواء أكان فرداً أو منظمة أو حزباً أو دولة، مستعملة قواها العسكرية، أو نفوذها السياسي لفرض الحصار الاقتصادي، كما فعلت في العراق وليبيا. ولقد عبّر عن ذلك وزير خارجيتها الأسبق شولتز حيث قال: «إنّ الإرهابيين مهما حاولوا الفرار فلن يتمكنوا من الاختباء».

وبذلك يكون قانون الإرهاب الذي تبنته أميركا، أحد الأسلحة الاستراتيجية التي تستعملها لإحكام قبضتها على العالم، خاصة على الجزء الذي فيه قابلية التمرد على السياسة الأميركية.

وبما أنّ الإسلام قد رشحته أميركا لتتخذه عدواً لها بعد زوال الشيوعية، فإنّ البلاد الإسلامية من أهم المناطق التي ستستعمل فيها أميركا قانون الإرهاب، لزيادة نفوذها فيها، ولإبقائها تحت السيطرة، وذلك لأنّ المسلمين بدأوا يتحسسون طريق النهضة لإعادة دولة الخلافة، التي تدرك أميركا وغيرها من دول الكفار، أنّها الدولة الوحيدة القادرة على تحطيم المبدأ الرأسمالي الذي تتزعمه أميركا.

لذلك، لا تكاد توجد حركة إسلامية اليوم، وإلا فيها قابلية أن توصف بالإرهاب من قبل أميركا. ولا يسلم من هذا الوصف الحركات والأحزاب السياسية، التي لا تستعمل الأعمال المادية لتحقيق أهدافها. فأميركا تعتبر عَمَلَ كل حركة، أو حزب، أو دولة تنادي بعودة الإسلام، عملاً إرهابياً يخالف القانون الدولي. وبالتالي تستطيع بهذا المبرر، وبما ألزمت به الدولَ الموقعةَ على قانون الإرهاب، أن تحشد قوى هذه الدول بزعامتها لضرب هذه الحركة أو هذا الحزب أو هذه الدولة.

ومن هنا، والمسلمون يعملون لإقامة الخلافة، قد أصبح لزاماً عليهم، بوصفهم هدفاً مباشراً لسياسة ما يدعى بمقاومة الإرهاب، أن يكشفوا للرأي العام الإسلامي والعالمي حقيقة ما يسمى بقانون الإرهاب، وحقيقة سياسة أميركا التي تعمل للهيمنة على العالم من خلال هذا القانون، وأنّ أميركا هي التي كانت وراء الكثير من الأعمال الإرهابية في العالم، وإن نُسبت إلى أسماء مسلمين.

وعلى المسلمين أيضاً، أن يكونوا إسلاماً في أعمالهم وتصرفاتهم، فللإسلام طريقة خاصة في تحقيق الأهداف والغايات، ومنها حمل الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية بإعادة دولة الخلافة. والالتزام بهذه الطريقة، التي تعتمد الصراع الفكري والكفاح السياسي، وتستبعد الأعمال المادية، هو التزام بالطريقة الشرعية التي طلبها الإسلام، وليس خوفاً أو هرباً، من الوصف بالإرهاب.

وعليهم أن يبينوا أنّ عمل الدولة الإسلامية بعد قيامها، مقيد بالشرع، سواءً أكان في الداخل، كرعاية الشؤون وتنفيذ الحدود، أو في الخارج، كحمل الإسلام بالجهاد إلى كافة الناس، وتحطيم الحواجز المادية التي تعترض تطبيق الإسلام.

ثم بيان أن تطبيق الإسلام من قبل المسلمين، على أنفسهم أو على غيرهم، ليس بناءً على هوىً في نفوس المسلمين، أو لتحقيق مصالح خاصة لهم، وإنما هو امتثال لأوامر الله تعالى، الذي خلق الكون والإنسان والحياة، وطلب من الإنسان أن ينظم حياته بأحكام الإسلام الذي أنزله على محمد رسول الله ﷺ.

فوصف أميركا وغيرها الإسلام بالإرهاب، والمسلمين بالإرهابيين، وصف مغرض. وهو مخالف للواقع، ومخالف لما أراده الله من الإسلام. قال تعالى: ﴿**وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين**﴾ وقال تعالى: ﴿**ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء، وهدىً ورحمةً وبشرى للمسلمين**﴾.

وهذه الرحمة تتمثل بتنفيذ أحكام الإسلام، لا فرق بين الصلاة والجهاد، ولا بين الدعاء وإرهاب العدو، ولا فرق بين الزكاة وقطع يد السارق، ولا بين إغاثة الملهوفين وقتل المعتدين على حرمات المسلمين، فكلّها أحكام شرعية، ينفذ المسلم أو الدولة كلاً منها على واقعه وفي وقته.

الحوار بين الأديان

إن دعوة غير المسلمين إلى الإسلام، أمرٌ فرضه الله على المسلمين، وقد مارسه المسلمون طِوال أربعة عشر قرناً، ولا يزالون يدعون غيرهم إلى الإسلام سواء أكانوا من أهل الكتاب أو من غيرهم، قال تعالى: ﴿**أدْعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن...**﴾ وقال ﷺ في رسالته إلى هرقل، عظيم الروم: «... **فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسْلِمْ تَسْلَمْ، يؤتكَ الله أجرك مرتين، فإن توليت فعليك إثم الأريسيين...**».

فدعوتنا لغير المسلمين، هي دعوة إلى اعتناق الإسلام، وترك الكفر.

وأما فكرة الحوار بين الأديان التي يُروَّج لها اليوم، فهي فكرة غربيـــــة خبيثـــة دخيلـــة، لا أصـــل لهـــا في الإســـلام، لأنّها تدعو إلى إيجاد قواسم مشتركة بين الأديان، بل تدعو إلى إيجاد دين جديد ملفـــق، يعتنقـــه المســـلمون بـــدلاً مـــن الإسلام، لأن أصحاب الفكرة والداعين لها هم الكفـــار الغربيـــون.

وقد بدأت هذه الفكرة بشكل دولي عام ١٩٣٢م عندما بعثت فرنسا ممثلـــين عنـــها لمفاوضـــة رجـــال الأزهـــر في فكرة توحيد الأديان الثلاثة، الإسلام والنصرانية واليهودية، ثم تبع ذلك مؤتمـــر بـــاريس ســـنة ١٩٣٣م الـــذي حضـــره مستشرقون ومبشرون، عن كلٍّ من جامعـــات فرنســـا وإنجلـــترا وسويســـرا وأميركـــا وإيطاليـــا وبولونيـــا وإســـبانيا وتركيا وغيرها. وكان مؤتمر الأديان العالمي سنة ١٩٣٦م آخر مؤتمـــر للأديـــان قبـــل الحـــرب العالميـــة الثانيـــة، الـــتي أشغلت الأوروبيين عن تلك المؤتمـــرات.

وفي سنة ١٩٦٤م وجه البابا بولس السادس رسالة يدعو فيـــها إلى الحـــوار بـــين الأديـــان، ثم أصـــدر الفاتيكـــان سنة ١٩٦٩م كتاباً عنوانه: «**دليل الحوار بين المســـلمين والمســـيحيين**».

وخلال العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين عقد أكثر من ثلاثة عشر لقـــاءً ومؤتمـــراً للحـــوار بـــين الأديـــان والحضارات، كان أبرزها المؤتمر العالمي الثـــاني للديـــن والســـلام في بلجيكـــا، الـــذي حضـــره ٤٠٠ منـــدوبٍ مـــن ديانات العالم المختلفة، ومؤتمر قرطبة في إسبانيا الذي حضره ممثلون من المســـلمين والنصـــارى مـــن ثـــلاث وعشـــرين دولة، وعقد المؤتمران السابقان سنة ١٩٧٤م، ثم الملتقى الإسلامي المســـيحي في قرطـــاج في تونـــس ســـنة ١٩٧٩م.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين نشط الداعون إلى الحـــوار بـــين الأديـــان، فعقـــدوا مؤتمـــر الحـــوار الأوروبي العربي سنة ١٩٩٣م في الأردن، وتلاه سنة ١٩٩٤م مؤتمر الخرطـــوم للحـــوار بـــين الأديـــان، وفي عـــام ١٩٩٥ عقـــد مؤتمران للحوار، أحدهما في استكهولم، والآخر في عمان في الأردن، تلاهمـــا مؤتمـــر «**الإســـلام وأوروبـــا**» في جامعـــة آل البيت في الأردن عـــام ١٩٩٦م.

مبررات الحـــوار:

كان من أهم المبررات التي عرضها المؤتمرون في مؤتمرات الحوار بين الأديان، هـــو الوقـــوف في وجـــه الكفـــر والإلحـــاد المتمثل بالاتحاد السوفياتي قبل انهياره، فالشيوعية إلحـــاد يـــهدد الأديـــان الســـماوية ويـــهدد منجزاتهـــا الحضاريـــة، ثم التباكي على الإنسانية، والدفاع عن المؤمنين في الأرض، ثم البحث عـــن الحقيقـــة باعتبارهـــا نســـبية، ولا يجـــوز لأحـــد أن يدعي احتكارها، وإنما يجب إخضاعها للديمقراطية، ليكون رأي الأكثريـــة هـــو الأقـــرب إلى الحقيقـــة.

توصيات المؤتمريـــن:

كان من أهم توصيات المؤتمرات التي عقدت باسم الحوار بين الأديان والحضارات، وبين الإسلام وأوروبا ما يلي:

– إيجاد معانٍ وأبعاد جديدة لكلمات الكفـــر والإلحـــاد والشـــرك، والإيمـــان والإســـلام والاعتـــدال والتطـــرف، والأصولية، بحيث لا تكون تلك الكلمات عامل تفرقة بـــين أصحـــاب الأديـــان.

– إيجاد جوامع مشتركة في الأديان الثلاثـــة، تشـــمل العقيـــدة والأخـــلاق، والثقافـــة، والتـــأكيد علـــى المشـــترك الإيجابي بين الأديان والحضارات، لأنّ جميع أهل الكتـــاب مؤمنـــون، يعبـــدون الله.

– بلورة ميثاق مشترك لحقوق الإنسان، من أجل إحـــلال الســـلام والتعـــايش بـــين أصحـــاب الأديـــان، وذلـــك بإزالة الإحساس بوجود حدود دموية بين الأديان، وإزالة مفهوم العدو في ثقافـــات الشـــعوب وسياســـة الـــدول.

– إعادة صياغة التاريخ، ومناهج التعليم، لتكون بعيدة عن الإثارة والأحقاد، واعتبـــار التعليـــم الديـــني جـــزءاً مـــن الدراسات الإنسانية الأساسية، التي تهـــدف إلى تكويـــن شـــخصية منفتحـــة علـــى الثقافـــات الإنســـانية، والمتفهمـــة للآخر، ولذلك يجب استبعاد البحث في بعض العقـــائد والعبـــادات.

– الاهتمام في بحث الموضوعات التالية ووضـــع مفـــاهيم موحـــدة لهـــا: العـــدل، والســـلام، والمـــرأة، وحقـــوق الإنسان، والديمقراطية، وأخلاق العمل، والتعدديـــة، والحريـــة، والســـلام العـــالمي، والتعـــايش الســـلمي، والانفتـــاح الحضاري، والمجتمع المدني، وغيرهـــا.

وسائل وأساليب الحوار بين الأديـــان:

وبعد أن فشل الغربيون الكفار في إبعاد المسلمين عن عقيدتهم، عـــن طريـــق المبشـــرين والمستشـــرقين، والمؤلفـــات الثقافية، والتضليل الفكري والسياسي الإعلامي، لجأوا إلى الجـــهات الرسميـــة في دولهـــم وفي دول عملائـــهم، وبـــدأوا يعقدون المؤتمرات والندوات، ويشكلون فرق العمل المشـــتركة، ويؤسســـون مراكـــز الدراســـات في بلادهـــم وبـــلاد المسلمين، كمركـــز أوكســـفورد للدراســـات الإســـلامية، ومركـــز دراســـات الشـــرق الأوســـط في جامعـــة درم البريطانية، وكلية الصليب المقـــدس الأميركيـــة، ورابطـــة العـــالم الإســـلامي، والمجمـــع الملكـــي لبحـــوث الحضـــارة الإسلامية، وجامعة آل البيت، ومجلس الكنائس العـــالمي وغيرهـــا.

وعمدوا إلى استعمال مصطلحات وألفاظ عامّة براقـــة، تـــدلّ علـــى معـــانٍ غـــير محـــددة، مـــن أجـــل التضليـــل والخداع، مثل: التجديد، والانفتاح علـــى العـــالم، والحضـــارة الإنســـانية، والمعـــارف العالميـــة، وضـــرورة التعـــايش السلمي، ونبذ التعصب والتطرف، والعولمـــة، وغيرهـــا.

وخلطوا بين مفهومي العلم والثقافة، والحضارة والمدنيـــة، ليتخـــذوا مـــن هـــذا الخلـــط مســـوّغاً لمهاجمـــة الذيـــن يتمسكون بوجهة نظرهم الخاصة في الحياة، بأنّهم ضدّ العلـــم وضـــدّ المدنيـــة الناشـــئة عنـــه، ووصموهـــم بالرجعيـــة والتخلف، مع أنّ الأمر في الإسلام غير ما يدّعون، فهو يفتح أبوابـــه للعلـــم وللمدنيـــة الناشـــئة عـــن العلـــم، ويغلـــق أبوابه في وجه أيّ حضارة أو ثقافة غير حضـــارة الإســـلام وثقافتـــه، لكونهمـــا أفكـــاراً ومفـــاهيم متعلقـــة بســـلوك الإنسان الذي يجب أن ينضبط بالمفاهيم الإسلامية عـــن الحيـــاة.

وزينوا بعض الأفكار الرأسمالية للمسلمين، وسوّقوها لهم علـــى أنّـــها لا تخـــالف الإســـلام، حـــتى اعتبرهـــا بعـــض المسلمين أنّها من الإسلام، كالديمقراطية، والحرية، والتعددية الحزبيـــة، والاشـــتراكية، وغيرهـــا. بينمـــا شـــنّعوا علـــى بعض الأفكار الإسلامية، ونعتوها بأنّها غـــير حضاريـــة، ولا تصلـــح لهـــذا العصـــر، كالجـــهاد، والحـــدود، وتعـــدد الزوجات، وغيرها من الأحكام الشـــرعية.

وأخضعوا دراسة النصوص الإسلامية، لطريقة التفكير الرأسماليـــة، الـــتي تجعـــل الواقـــع مصـــدراً للحكـــم، وليـــس موضع الحكم، وتجعل المقياس في أخذ الحكم أو تركه هو النفعية، وليس الحلال والحـــرام، مـــا دفـــع بعـــض المســـلمين إلى استحداث بعض القواعد التي لا تســـتند إلى نصـــوص شـــرعية، لفـــهم الإســـلام، مثـــل: **فقـــه الواقـــع، وفقـــه الموازنات**، وإطلاق قاعدة: **الضرورات تبيح المحظورات**، وغيرها. ممـــا نتـــج عنـــه تمييـــع بعـــض أحكـــام الإســـلام، وعدم التمييز بين الدخيل والأصيل، وبين ما هو كفر، وما هو إسلام، فصار الربـــا مباحـــاً، والاستشـــهاد انتحـــاراً.

والكفار المشرفون على الحوار يتطلعون إلى تعميم وتوسيع دائـرة الحـوار، فـلا يظـلُّ محصـوراً بـين الخاصـة في المؤتمرات والندوات، وإنما لا بدّ أن يشمل جميع شرائح المجتمع، من نساء ورجـال، ومثقفـين وعمـال، عـن طريـق المدارس والجامعات، ومعاهد الدراسات والأحزاب والنقابـات، فـهو كمـا عـبّر عنـه بعـض المؤتمِرين، إلحـاقٌ حضاري بالغرب، في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتعليم وغيرهـا. فالرأسماليـة ــ علـى حـدّ زعمـهم ــ هـي الإنسانية والعقلانية، والحرية والديمقراطيـة، وهـي الحضـارة الحديثـة الناجحـة. وأمّـا الإسـلام، فـهو التقليـد والاستبداد والتراث، وهو سيادة الدين والرق وتعدد الزوجات، فهو ديـن غـير حضـاري!.

ومن أساليب التعمية على المسلمين في مؤتمـرات الحـوار، إشـراك المنتمـين إلى بعـض العقـائد، كالهندوسـية، والبوذية، والسيخ وغيرهم، مع المسلمين والنصارى واليـهود، كمـا حصـل في المؤتمـر العـالمي للديـن والسـلام في اليابان، وفي ندوة بيروت في لبنان عام ١٩٧٠م، حـتى لا يظـن المسـلمون أنهـم وحدهـم المسـتهدفون بـالحوار. فكيف يقبل من يسمون بعلماء المسلمين أن يُساوى بين الإسلام والبوذية وغيرهـا مـن الأديـان!

نظرة الغرب الحقيقية إلى الإسـلام:

إن الغرب الذي يدعو إلى الحوار مع المسلمين، ويتزعم مؤتمرات الحوار، ينظـر إلى الإسـلام نظـرة عـداء، وهـذه النظرة هي الدافع للحوار وهي تتحكم به وتديره. فالموسوعة الفرنسية الثقافيـة، الـتي هـي مرجـع لكـل بـاحث، تنصّ على أن الرسول محمداً ﷺ: «**قاتِل، دجّال، خاطِف نساء، وأكبرُ عـدو للعقـل البشـري**». وكذلـك معظـم الكتب المدرسية في أوروبا الغربية، تصف الرسول محمـداً ﷺ، والإسـلام، والمسـلمين بأبشـع الصفـات. وقـد ورد حديثاً في كتاب «**نهاية التاريخ**» للمفكر الأميركي فوكوياما، ما نصّـه: «النظـام الرأسمـالي هـو الخـلاص الأبـدي للبشر على الأرض، وأنَّ الإسلام على الرغم من ضعفه وتفككه، فـهو يـهدد هـذا الديـن الجديـد المنتصـر (يعـني الرأسمالية)»، وقال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ويلي كلايس): «يعتبر الإسـلام الأصـولي هـو الخطـر الـذي يهدد الجغرافيا السياسية للمستقبل» ويقول المستشرق (برنارد لويس) عـن الإسـلام والرأسماليـة: «إنهمـا نقيضـان، لا مجال للحوار بينهما» ويقول (صمويل هنتجتون) أستاذ العلوم السياسـية في جامعـة هارفـارد الأميركيـة، ومديـر مؤسسة الدراسات الاستراتيجية فيها: «إنَّ التصادم بـين الحضـارات سـوف يـهيمن علـى السياسـة الخارجيـة، والخطوط الفاصلة بين الحضارات سوف تكون خطوط المجابهة في المسـتقبل» ثم يقـول: «فـإن الديـن يمـيز بشـدة ووضوح بين الناس، فقد يكون الإنسان نصف فرنسي ونصـف عـربي... إلا أنّـه مـن الصعـب أن يصبـح المـرء نصف كاثوليكي ونصف مسـلم...».

فأين الحوار الذي يدعوننا إليه من هـذا العـداء؟!.

وإذا ما قُرنت هذه الأقوال بالأعمال العدائية التي صدرت عن الغرب ضـدَّ الإسـلام والمسـلمين، مثـل الحـروب الصليبية، والقضاء على المسلمين في إسبانيا، وهدم دولة الخلافـة، ثم تأسـيس دولـة اليـهود في فلسـطين، وإلصـاق صفات الإرهاب والتطرف بالإسلام والحركات الإسلامية، نـدرك معـنى وأهـداف الحـوار الـذي يقيمـه الغـرب الكافر مع المسـلمين.

أهداف الحــوار:

إنَّ الهدف الأساسي الذي يسعى الرأسماليون لتحقيقه من الحـــوار بـــين الأديـــان والحضـــارات، هـــو الحيلولـــة دون عودة الإسلام إلى الحياة كنظام، لأنّه يهدد بقاء مبدئهم وحضارتهم، ويقضـــي علـــى مصالحـــهم ونفوذهـــم.

وأما الأهداف الأخرى الفرعية، التي تخدم الهدف الأساســـي فمتعـــددة.

فهم يهدفون إلى صبغ العالم بصبغة الحضارة الرأسمالية، ولا سيما المناطق الـــتي يعيـــش فيـــها المســـلمون، لإحلالهـــا محلَّ الحضارة الإسلامية، ليتسنى لهم محو الثقافـــة الإســـلامية مـــن الأذهـــان، وذلـــك بزعزعـــة ثقـــة المســـلمين بهـــا وبمصادرها وبأساسها، لتحييد الإسلام في معركة الصراع الحضاري، بتجريده مـــن أهـــم خصائصـــه الـــتي تمـــيِّزه عـــن سائر الأديان، وهي السياسة، التي بها تقام دولة الخلافـــة، لـــترعى شـــؤون الرعيـــة بأحكـــام الإســـلام، وتحملـــه إلى الناس كافَّـــة.

وهم يهدفون إلى صياغة شخصية المسلم صياغـــة جديـــدة، بحيـــث لا يجـــد غضاضـــة في تـــرك الواجـــب وفعـــل الحرام، ثم إفساد الذوق الإسلامي لديه، وقتل الحمية للإسلام في نفســـه، فـــلا يبغـــض الكفـــر والكـــافرين، ولا يـــأمر بمعروف أو ينهى عن منكر. وبذلك يزيلون المناعـــة الثقافيـــة في الأمـــة الإســـلامية، الـــتي بهـــا تقـــاوم أي دخيـــل، ويزيلون الحواجز الفكرية والنفسية التي تهدد الوجود الحضاري الرأسمالي في بـــلاد المســـلمين، فتصبـــح المحافظـــة علـــى نفوذهم ومصالحهم سهلة، ويضمنون بقـــاءَهم واســـتمرارهم.

إنَّ هذا الحوار الذي يرعاه الكفار والحكام العمـــلاء لهـــم في بـــلاد المســـلمين، ومعـــهم بطانتـــهم مـــن العلمـــاء والمفكرين، المقصود منه إيجاد دين جديد للمسلمين، مبني على عقيدة فصل الدين عـــن الحيـــاة، فيـــه التشـــريع للبشـــر بدل أن يكون لله تعالى، خالق البشر. إنهم كما يقـــول الله فيـــهم: ﴿**ولا يزالـــون يقـــاتلونكم حـــتى يردوكـــم عـــن دينكم إن استطاعوا**﴾ وكما يقول: ﴿**ولن ترضى عنك اليهود ولا النصـــارى حـــتى تتبـــع ملتهـــم**﴾.

وبما أنّ الحضارة الإسلامية أساســـها العقيـــدة الإســـلامية، والحضـــارة الرأسماليـــة أساســـها العقيـــدة الرأسماليـــة، والجمع بينهما غير ممكن، فيكون القصد من الحوار الذي يتزعمه الغرب الكافر، هـــو العمـــل لتخلـــي المســـلمين عـــن المفاهيم الإسلامية لحساب المفاهيم الرأسمالية، لأنهم يدركون أن الجمع بين متنـــاقضين غـــير ممكـــن.

فالحوار بين الأديان والحضارات، لإيجاد قواسم مشتركة بينها، ولصنـــع حضـــارة إنســـانية جديـــدة، ضـــرب مـــن الخيال، فلا بدّ من الصراع الفكري بين الأديان والحضارات، لمعرفـــة الحـــق مـــن البـــاطل، والغـــث مـــن الســـمين، والطيب من الخبيث، ﴿**فأمّا الزَّبَدُ فيذهب جُفاءً، وأمّا ما ينفـــع النـــاس فيمكـــث في الأرض**﴾.

أمّا الحوار الذي يدعون إليه، فهو حوار من جهة واحدة، تتمثل بـــأعداء الإســـلام مســـتهدفين بـــه القضـــاء علـــى الإسلام وعلى الحضارة الإسلامية والأمة الإسلامية، فلا بـــدّ للمســـلمين مـــن اســـتكمال أدوات الصـــراع المكـــافئ، والتي تتمثل بإعادة دولة الخلافة، التي ستخوض إلى جـــانب الصـــراع الفكـــري الصـــراع المـــادي، لنشـــر الحضـــارة الإسلامية السامية، لتحلّ محلّ الحضارات الزائفـــة الفاســـدة.

مقولة: أبناء إبراهيـــم

جاءت هذه المقولة لتعزيز الحوار بين الأديان الثلاثة، على اعتبـــار أنّ الأديـــان الســماوية الثلاثــة قــد جــاء بهــا الأنبياء: محمد وعيسى وموسى عليهم الصلاة والسلام، وهم ينتسبون إلى أبٍ واحـــد، وهـــو إبراهيـــم عليـــه الســـلام، فعلى أصحاب هذه الأديان أن يتعايشوا معاً بسلام، لكونهم ينحدرون من أصـــل واحـــد نســـباً وديـــناً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ هذه المقولة تدعم ما يسمى عملية الســـلام والتطبيـــع مـــع اليـــهود، وذلـــك لتمرير فصلٍ من فصول المؤامرة الغربية اليهودية على الإسلام والمســـلمين باغتصـــاب فلســـطين والمســـجد الأقصـــى، وزرع خنجرٍ مسمومٍ في صدر الأمة الإسلامية، ولتبرير إشراك اليهود والنصـــارى مـــع المســـلمين في الولايـــة الدينيـــة على مدينة القدس، باعتبارهم مسلمين ينتمون إلى دين واحد، هو ديـــن إبراهيـــم أبي الأنبيـــاء.

ولبيان خطأ هذه المقولة ودحضها، لا بدّ من بيان أمـــور ثلاثـــة:

أولها لغوي: إن لفظ «**أسلم**» من معانيها اللغوية «**انقاد**» وقد استعملها القـــرآن الكـــريم بهـــذا المعـــنى في قصـــص الأنبياء، ووصْفِ أتباعِهِم الذين انقادوا لأمر الله. قال تعالى على لسان نـــوح، وهـــو قبـــل إبراهيـــم: ﴿**إنْ أجـــريَ إلا على الله، وأُمِرْتُ أن أكون من المسلمين**﴾ ٧٢/يونس. وقـــال علـــى لســـان إبراهيـــم وإسمـــاعيل: ﴿**ربنـــا واجْعلنـــا مُسْلِمَيْنِ لك ومن ذريتنا أمةً مسلمة لك**﴾ ١٢٨/البقرة. وقال عن قوم لوط: ﴿**فمـــا وجدنـــا فيـــها غـــيرَ بيـــت مـــن المسلمين**﴾ ٣٦/الذاريات. وعلى لسان موسى: ﴿**فعليه توكلـــوا إن كنتـــم مســـلمين**﴾ ٨٤/ يونـــس، وعلـــى لســـان الحواريين أتباع عيسى: ﴿**آمنا به واشهد بأنـــا مســـلمون**﴾ ٥٣/آل عمـــران.

فكلمة «**مسلمون**» الواردة في الآيات تعني «**منقادون**»، ولا تعني أنّـــهم اعتنقـــوا دينـــاً واحـــداً، وهـــو الإســـلام الذي أُنزل على محمد ﷺ، لأنَّ الإسلام، لم يكن معروفاً لهم، ولما يخاطبوا به، وإنمـــا كـــان لكـــل قـــوم منـــهم رســـول خاصّ بهم، يدعوهم إلى شريعة خاصّة، قال تعالى: ﴿**لكل جعلنا منكـــم شـــرعة ومنـــهاجاً**﴾.

وبعد نزول الوحي على محمد ﷺ، عَمَد الوحي إلى بعض الألفاظ العربيـــة، فنقـــل معناهـــا اللغـــوي الوضعـــي، إلى معنىً شرعي، بيّنته النصوص الشرعية من قرآن وسنة، ومن هذه الألفـــاظ المنقولـــة كلمـــة «**الإســـلام**» الـــتي كـــانت تعني لغة «**الانقياد**» فصارت تعني شرعاً، الدين الذي أنزله الله على رســـوله محمـــد ﷺ، قـــال تعـــالى مخاطبـــاً النـــاس كافّة، وإلى يوم القيامة: ﴿**ورضيت لكم الإسلام ديناً**﴾، وقال: ﴿**ومن يبتغ غـــير الإســـلام دينـــاً فلـــن يقبـــل منـــه**﴾ وقال ﷺ: «**بُني الإسلام على خمس**»، وغيره من الأديان لم ين علـــى هـــذه الخمـــس.

وبعد هذا النقل الشرعي لمعنى كلمة «**الإســـلام**»، صـــارت الألفـــاظ المشـــتقة منـــها، كـــالفعل واســـم الفـــاعل، «**أسلم، مسلم**»، إذا أُطلقت دون قرينة دلّت على المعنى الشرعي فقـــط، وإن أريـــد بهـــا معناهـــا اللغـــوي الوضعـــي، احتاجت إلى قرينة تصرفها عن معناها الشرعي، فقوله تعـــالى: ﴿**مـــا كـــان إبراهيـــم يـــهودياً ولا نصرانيـــاً، ولكـــن كان حنيفاً مسلماً**﴾ لا يعني أن إبراهيم كان على الدين الذي أنزله الله علـــى محـــمد، وإنمـــا يعـــني أنّ إبراهيـــم كـــان منقاداً لله فيما أنزله الله عليه، غير اليهود والنصارى الذين حرّفـــوا ديـــن أنبيائـــهم.

وأمّا القول بأن محمداً وعيسى وموسى على دين إبراهيم، فهو يعني أنّهم آمنوا بنفس العقيدة، وهي أصل كلّ دين من عند الله، وهذا هو المقصود من قوله تعالى: ﴿**شَرَعَ لكم من الدين ما وصّى به نوحاً والذي أوحينا إليك، وما وصّينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه...**﴾ ، فالدين في الآية يعني أصل الدين، وهو العقيدة، وقد خصصه بذلك قوله تعالى: ﴿**لكلٍّ جعلنا منكم شِرعة ومنهاجاً**﴾.

وثانيها شرعي: وهو أنَّ الله تعالى أرسل محمداً خاتم الأنبياء والرسل، إلى الناس كافّة، طالباً منهم ترك ما هم عليه من أديان، سماوية كانت أو غير سماوية، وداعياً إيّاهم أن يتخذوا الإسلام ديناً، فمن استجاب فقد أسلم، ومن لم يستجب فقد كفر. قال تعالى: ﴿**وقل للذين أُوتوا الكتاب والأميين ءَأسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا، وإن تَوَلَّوْا فإنما عليك البلاغ، والله بصير بالعباد**﴾ وقال تعالى: ﴿**لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين مُنْفَكّين حتى تأتيهم البيّنة ۞ رسولٌ من الله...**﴾ فهم غير منفصلين عن الكفر إلا بإسلامهم، وقال ﷺ: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**». فالناس كلّهم مدعوون لاعتناق الإسلام، ومن لم يعتنقه بعد إقامة الحجة عليه فهو كافر قطعاً. واليهود والنصارى بعد بعثة محمد ﷺ إن ظلّوا على دينهم فهم كفار بنصّ القرآن. ويَحرُم وصفهم بالمسلمين، ومن يعتقد أنّهم أو غيرهم مسلمون، فهو كافر، لأنّه باعتقاده هذا أنكر نصوصاً شرعية قطعية الثبوت والدلالة. وإن هو مات على ذلك كان من أصحاب النار.

وثالثها: هو أنَّ مقولة أبناء إبراهيم دعوة إلى الرابطة القومية، وهي رابطة دلَّ واقعها على أنّها رابطة عاطفية منحطة، ناشئة عن غريزة البقاء، وهي غير إنسانية، لأنها لا تصلح لربط الإنسان بالإنسان إذا اختلفا في النسب.

ورابطة أبناء إبراهيم قد عفى عليها الزمن، فلم تعد موجودة في واقع الحياة، لأنّ الذين ينتسبون إلى إبراهيم وذريته، قد اختلطوا بغيرهم من الأقوام الأخرى، بسبب المصاهرة والمخالطة والهجرة والحروب، فيصعب، بل يستحيل الآن فرزهم عن بقية الناس، ولأن أتباع الأديان الثلاثة هم من جميع شعوب وقبائل العالم، قد تمّ الامتزاج بينهم على أساس ديني، لا على أساس عرقي، فيكون إطلاق: (**أبناء إبراهيم**) على المسلمين واليهود والنصارى، على الذين يعيشون حول المسجد الأقصى أو على غيرهم، إطلاقاً عشوائياً غير صحيح، المقصود منه محاربة الإسلام، ثم تبرير عمليات السلام المزعوم والتطبيع مع كيان اليهود، القائم على أرض المسلمين المغتصبة، لإعطاء الشرعية للجريمة الفظيعة التي ارتكبها الحكام الخونة بأمر من أسيادهم الكفار.

والرابطة القومية أو الأسرية، كرابطة أبناء إبراهيم، مرفوضة شرعاً كأساس لتنظيم علاقات الناس. قال تعالى: **قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموالٌ اقترفتموها وتجارة تخشَوْن كسادَها ومساكنُ ترضوْنها أحبَّ إليكم من الله ورسوله وجهادٍ في سبيله فتربّصوا حتى يأتيَ الله بأمره، واللّهُ لا يهدي القومَ الفاسقين**﴾. فأمر الله فوق كلِّ رابطة قومية كانت أو أُسَرِيّة أو نفعية. وبيّن الله للرسل السابقين ضحالة هذه الروابط، قال تعالى: ﴿**ونادى نوح ربّه، فقال: ربِّ إنّ ابني من أهلي، وإنّ وعدَك الحقُّ وأنت أحكم الحاكمين ۞ قال: يا نوح، إنه ليس من أهلك إنّه عَمَلٌ غيرُ صالح...**﴾ وقال تعالى عن إبراهيم: ﴿**قال: إني جاعلك للناس إماماً، قال: ومن ذريتي، قال: لا ينال عهدي الظالمين**﴾. فابن نوح في مقياس

الشرع ليس من أهله، لأنّه لم يؤمن بما أنزله الله على أبيه، والظـالمون مـن ذريـة إبراهيـم مسـتثنَوْن مـن عـهد الله بالإمامة، لأنّهم لم يتبعوا ما أنزله الله على أبيهم إبراهيم، فتكـون دعـوة «**أبنـاء إبراهيـم**» اليـوم، دعـوة جاهليـة سياسية مغرضة، يحرم المناداة بها، والدعوة لها، لأنّ المقصود منها محاربة الإسـلام، وصـرف المسـلمين عـن دينـهم، وتبرير عملية الصلح الخيانية مع اليهود، والتنازل لهم عما اغتصبوه مـن أرض فلسـطين المباركـة، والتطبيـع معـهم، والقبول بهم دولة في الشرق الأوسـط.

الوسطية

إنَّ مصطلح الوسطية لم يظهر عند المسلمين إلا في العصـر الحديـث، وهـو مصطلـح دخيـل، مصـدره الغـرب والمبدأ الرأسمالي، ذلك المبدأ الذي بُنِيَتْ عقيدته على الحل الوسط، الحل الـذي نشـأ نتيجـة الصـراع الدمـوي بـين الكنيسة والملوك التابعين لها من جهة، وبين المفكرين والفلاسفة الغربيـين مـن جهـة أخـرى. الفريـق الأول كـان يرى أنَّ الدين النصراني دين صالح لمعالجة جميع شؤون الحيـاة، والفريـق الثـاني يـرى أنَّ هـذا الديـن غـير صـالح لذلك، فهو سبب الذل والتأخر، وأنَّ العقل هو القادر على وضع نظام صـالح لتنظيـم شـؤون الحيـاة.

وبعد صراع مرير بين الفريقين، اتفقوا على حلّ وسط، وهو الاعتراف بـالدين كعلاقـة بـين الإنسـان والخـالق، على أن لا يكون لهذا الدين دخل في الحياة، وترك تنظيم شؤون الحياة للبشـر. ثم اتخـذوا فكـرة فصـل الديـن عـن الحياة عقيدة لمبدئهم، التي انبثق عنها النظام الرأسمالي، الذي نهضوا علـى أساسـه، ثم حملـوه إلى غـيرهم مـن النـاس بطريقة الاسـتعمار.

وأصبح أثر هذا الحل الوسط الذي بنوا عليه عقيدتهم بـارزاً، في كـل تشـريع أو سـلوك عنـد أصحـاب المبـدأ الرأسمالي، ولاسيما في القضايا السياسية. ففي قضية فلسطين ــ مثـلاً ــ الـتي يطـالب بهـا المسـلمون علـى أنّـها كلها بلادهم، في الوقت نفسه يدّعي اليهود أنّها أرض الميعاد الـتي وعدهـم الله بهـا، فـهي جميعـها لهـم. فتطـرح الدول الغربية الرأسمالية سنة ١٩٤٧م حلاً، وهو مشـروع التقسـيم الـذي يدعـو إلى إقامـة كيـانين في فلسـطين، أحدهما للعرب، وآخر لليهود. ويظهر هذا الحل الوسط في كثير من المشـكلات الدوليـة الـتي تتحكـم بهـا الـدول الرأسمالية، كمشكلة كشمير، وقبرص، والبوسـنة وغيرهـا.

وجراء ذلك أصبحت السياسة لديهم تعتمد علـى الكـذب والمراوغـة، لا للحصـول علـى الحـقّ كلّـه، بـل للحصول على شيء سواء أكان أكثر أو أقلّ من هذا الحقّ، لا ليصل كـلٌّ إلى حقّـه، بـل ليصلـوا إلى حـلٍّ وسـط يرضي الطرفين، لا لأنّه صواب، بل لظروف كلٍّ فريق من حيث القوة والضعف، فـالقويّ يـأخذ كـلَّ مـا يرغـب فيه إن استطاع، والضعيف يتنازل عن كل ما لا يستطيع الحصـول عليـه.

وبدل أن ينقد بعض المسلمين فكرة الوسطية أو الحلّ الوسط، فيبيّنـوا خطأهـا وزيفـها، أخـذوا بهـا، وصـاروا يدّعون أنّها موجودة في الإسلام، بل هو قائم عليها، فالإسلام بـين الروحيـة والماديـة، وبـين الفرديـة والجماعيـة، وبين الواقعية والمثالية، وبين الثبات والتغيّر، فلا غلو ولا تقصير، ولا إفـراط فيـه ولا تفريـط...

وللبرهان على ما ذهبوا إليه، استقرأوا الأشياء، فوجدوا أنَّ لكل شيءٍ طرفين ووسط، والوسط منطقة أمان، بينما الأطراف تتعرض للخطر والفساد، وأنَّ الوسط مركز القوّة، وأنّه منطقة التعادل والتوازن لكل قطبين، وما دام للوسط وللوسطية كلُّ هذه المزايا، فلا عجب أن تتجلى الوسطية في كلّ جوانب الإسلام. فالإسلام وسط في الاعتقاد والتعبد، ووسط في التشريع والأخلاق...

وبعد أن قاسوا أحكام الإسلام على واقع الأشياء قياساً عقلياً، بحثوا في بعض النصوص الشرعية، فَلَوَوْا أعناقَها، وأخضعوها لفهمهم الجديد كي تلائم ما ذهبوا إليه. فقالوا في قوله تعالى: ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا...**﴾ قالوا إن وسطية الأمة إنما هي مستمدة من وسطية منهجها ونظامها، فليس فيها غلو اليهود، ولا تساهل النصارى. وقالوا: إن كلمة (**وسط**) تعني العدل، وإن العدل ـ على حدّ زعمهم ـ توسط بين الطرفين المتنازعين، فجعلوا العدل بمعنى الصلح، ليخدموا فكرة الوسطية. والمعنى الصحيح للآية هو أنَّ الأمة الإسلامية أمةٌ عدل، والعدالة من شروط الشاهد في الإسلام. وهذه الأمة ستكون شاهد عدل على الأمم الأخرى، على أنّها بلّغتهم الإسلام. والآية وإن جاءَت بصيغة الإخبار، فهي طلب من اللّه للأمة الإسلامية أن تبلغ الإسلام لغيرها من الأمم، وإن لم تفعل أثمت، فهي حجة على الأمم الأخرى، كما أنّ الرسول صلّى اللّه عليه وآله وسلّم حجة عليها ﴿**ليكون الرسولُ شهيداً عليكم**﴾ في تبليغه الإسلام لكم، وطلبه منكم أن تبلغوا غيركم «**ألا فليبلّغ الشاهدُ الغائبَ**».

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿**والذين إذا أنفقوا لم يُسْرِفوا ولم يَقْتُرُوا وكان بين ذلك قَواما**﴾ فجعلوا للإنفاق طرفين: الإسراف والتقتير، وجعلوا له وسطاً وهو القوام. وهذا في رأيهم دليل على الوسطية في الإنفاق، وما دروا أنَّ معنى الآية أنَّ هناك ثلاثة أنواع من الإنفاق: الإسراف، والتقتير، والقَوام. فالإسراف هو الإنفاق في الحرام، قلَّ ذلك أو كثر، فإن أنفق شخص درهماً في شراء الخمر أو في لعب القمار أو في الرشوة فهو إسراف، والإسراف حرام، وأمّا التقتير فهو الامتناع عن الإنفاق في الواجب، فلو امتنع شخص عن دفع درهم مستحق عليه من زكاة ماله، أو امتنع عن الإنفاق على من تجب نفقتهم عليه كان تقتيراً، وكان حراماً. وأمّا القوام فهو الإنفاق حسب أحكام الشرع كثيراً كان أو قليلاً، فإكرام الضيف الواحد بشاة أو دجاجة أو جملٍ هو من الإنفاق القوام، وهو حلال، لأنّ الله تعالى قال في الآية: ﴿**بين ذلك**﴾ ليدلّ على أنَّ هناك ثلاثة أنواع من الإنفاق: الإسراف والتقتير والقوام، وواحد من بين تلك الأنواع هو المطلوب شرعاً وهو القوام.

فلا وسطية، ولا حلاًّ وَسَطاً في الإسلام. فاللّه تعالى الذي خلق الإنسان، ويعلم واقعه علماً لا يمكن لبشر أن يعلمه، هو وحده القادر على تنظيم حياته تنظيماً دقيقاً، لا يمكن لأحد أن يَبْلُغَهُ، فجاءَت أحكامه محددة، لا أثر فيها للوسطية أو للحلّ الوسط. فلا وسطية ولا حلاًّ وسطاً في نصوص الإسلام وأحكامه، بل دقّة ووضوح ومفاصلة، حتى سمّاها الله حدوداً، بسبب دقتها واستقامتها، قال تعالى: ﴿**وتلك حدود اللّه يبيّنها لقومٍ يعلمون**﴾ وقال: ﴿**ومن يعصِ اللهَ ورسولَه ويتعدَّ حدودَه يُدْخِلْهُ ناراً خالداً فيها**﴾. وأين الوسطية الإسلامية والحل الوسط في قول رسول الله ﷺ لعمه أبي طالب، عندما عرض قومه المنصب والمال والشرف ليترك الإسلام: «**واللّه يا عم، لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه، ما تركته**» وفي قوله لقبيلة بني عامر بن صعصعة، عندما طلبوا منه أن يكون لهم الحكم من بعده مقابل أن ينصروه: «**الأمر لله، يضعه حيث يشاء**».

فتكون الوسطية أو الحلّ الوسط فكرة غريبـــة عـــن الإســـلام. يريـــد الغربيـــون ومَـــنْ والاهـــم مـــن المســـلمين أن يلصقوها بالإسلام، من أجل تسويقها للمسلمين، باسم الاعتدال والتســـــامح، قـــاصدين حرفنـــا عـــن حـــدود الإســـلام وأحكامه الفاصلـــة.

الأصولية

ظهر مصطلح الأصولية (Fundamentalism) أول مـــا ظـــهر، في أوروبـــا، في أواخـــر القـــرن التاســـع عشـــر الميلادي، وذلك للدلالة على موقف الكنيسة من العلوم والفلسفة الحديثة، وعلى الالـــتزام التـــام بالديانـــة النصرانيـــة.

وتعتبر حركة البروتستنت أساس الأصولية، وقد وضعت مبـــادئ الأصوليـــة في مؤتمـــر (**نياجـــارا**) الإنجيلـــي عـــام ١٨٧٨م، وفي المؤتمر العام البروســـبتيري عـــام ١٩١٠م، حيـــث تبلـــورت الأفكـــار الأساســـية الـــتي تقـــوم عليـــها الأصولية، فهي تقوم على أسس عقائدية نصرانية، تعارض التقدم العلمي الناجم عـــــن المبـــدأ الرأسمـــالي، الـــذي يقـــوم على عقيدة فصل الدين عن الحيـــاة.

ومع أنَّ هذه الحركة قد تلاشت مع الحرب العالمية الثانيـــة، إلاّ أنَّـــه اســـتقر في أذهـــان الأوروبيـــين، أنَّ الأصوليـــة عدوة التقدم والعلم، وهي تخلف عقلي لا يليق بعصر النهضة، ويجـــب أن تحـــارب حـــتى تـــزول جميـــع آثارهـــا مـــن المجتمع والحيـــاة.

فالأصولية نشأت في أوروبا، على أثر التقدم العلمي والصناعي، الذي جـــاء بعـــد فصـــل النصرانيـــة عـــن الحيـــاة، كردّ فعل لعدم قدرة النصرانية على التجاوب مع أنظمة الحياة الجديدة، المنبثقة عـــن عقيـــدة المبـــدأ الرأسمـــالي، عقيـــدة فصل الدين عن الحياة، ما دفع المؤمنين بالديانة النصرانية إلى اتخـــاذ موقـــف رافـــض مـــن مختلـــف أشـــكال التقـــدم المادي، والحضارة الرأسمالية. إلاّ أنّ هذه الحركة المسماة بالأصولية أخفقت وتلاشـــت، بســـبب عجزهـــا عـــن تقـــديم حلول عملية لمشكلات الحياة، وبسبب الغاية التي وجدت من أجلـــها، وهـــي معارضـــة العلـــوم والفنـــون والأفكـــار، التي لا تتفق وما يعتقد النصـــارى.

فيكون وصف بعض الحركات النصرانية أو اليهودية بالأصولية مصـــدره الغـــرب، وهـــو يعـــني الحركـــات الدينيـــة التي تعارض التقدم العلمي والصناعي والفني، الذي حصل من تطبيـــق المبـــدأ الرأسمـــالي.

وإطلاق هذا الوصف، اليوم، على كثير من الحركات الإســـلامية، وعلـــى المنتمـــين لهـــذه الحركـــات، مـــن قبـــل السياسيين والمفكرين الغربيين، ثم مجاراة بعض المسلمين لهم، الغاية منـــه محاربـــة ومقاومـــة هـــذه الحركـــات، بإيجـــاد رأي عام عالمي ضدّ كلّ من يُوصَف بها، لكون الأصولية، عندهم، تعني التخلـــف والرجعيـــة، وتعـــني معارضـــة كـــلّ تقدم علمي أو صنـــاعي.

فمجرد وصف جهة معينة بالأصولية، يكفي لاعتبارها خطـــراً علـــى الحضـــارة الماديـــة الحديثـــة، وعلـــى حيـــاة الناس، ويسوّغ اتخاذ الإجراءات اللازمة، مهما كانت قاسية، لمكافحتها ومحاربتـــها. وعندمـــا تقـــوم دولـــة، كمصـــر أو الجزائر أو غيرها، على إعدام المسلمين لوصفهم بالأصوليين، يحظى هذا العمـــل بتـــأييد الـــرأي العـــام الغـــربي، ولا تثور له منظمات حقوق الإنسان، لأنَّ هؤلاء ـــ على حدّ زعمـــهم ـــ أصوليـــون، وهـــم ضـــدّ الإنســـانية، ولاســـيما وقد أُلصقت بهم جميع الأعمال البشعة، كالمذابح الجماعية للأبرياء في الجزائر، وكقتـــل الســـياح والأقبـــاط في مصـــر.

وقد شمل الوصف بالأصولية كلَّ حركة أو حزب يعمل على تغيير الحياة السيئة التي يعيشها المسلمون إلى حياة إسلامية، بإعادة الخلافة والحكم بالإسلام، وإلى كلِّ حركة تقاوم المعتدين والمغتصبين، لأرض المسلمين وحقوقهم، كاليهود والصرب والأميركان وغيرهم، فالمجاهدون المسلمون الذين يقتلون أعداءَهم المغتصبين لأرضهم أصوليون إرهابيون، والذين يستشهدون لضرب القوات الأجنبية العدوة منتحرون ومجرمون!

إنّ الوصف بالأصولية فيه خطر، على كلِّ مسلم، وعلى كلِّ حركة تقاوم الظلم والاحتلال، وفيه خطورة على كلِّ حزب يعمل بالطريقة الشرعية لاستئناف الحياة الإسلامية، لأنَّ الغاية من هذا الوصف، هي إيجاد المسوغات القانونية، لضرب كلّ من ينادي بإعادة الإسلام إلى الحياة، بحجة أنَّ الإسلام حركة أصولية كالحركات النصرانية أو اليهودية الأصولية، التي حاربت التقدم العلمي والصناعي في عصر النهضة الرأسمالية. إن اختيار هذا المصطلح بالذات لوصم الحركات الإسلامية به، هو بسبب ما له من خصوصية تاريخية لدى الرأي العام الغربي، لكي تقف الشعوب الغربية مع حكامها في وجه عودة الإسلام السياسي، كدولة ونظام حياة.

ويجب أن لا يتبادر إلى ذهن أحد من المسلمين، أنّ وصف الحركات الإسلامية بالأصولية مأخوذ من نسبتها إلى أصل الدين أو أصول الفقه. فأصل الدين الإسلامي هو العقيدة الإسلامية وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، وأصول الفقه هي القواعد التي يبنى عليها الفقه، والتي يستعملها المجتهد لاستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية.

إنَّ الأصولية بمعناها الاصطلاحي الغربي، والذي جاءت به الحركة البروتستنتية النصرانية، وبالغاية التي وجدت من أجلها هذه الحركة، بعيدة كلَّ البعد عن المفاهيم الإسلامية، وعن الحركات الإسلامية، سواءً المعاصرة منها أو التاريخية. فقد ظهرت في تاريخ المسلمين حركات سياسية، ومدارس فكرية، ومذاهب فقهية. إلاّ أنّها لم تشبه الحركات الأصولية النصرانية بوجه من الوجوه. حتى أنَّ الذين نادوا بقفل باب الاجتهاد في القرن السابع الهجري، قالوا بذلك، لا من أجل المحافظة على القديم، ومعارضة الجديد، وإنما لظنّهم أنَّ الفقه الإسلامي الذي أوجده السلف، قد احتوى على كلِّ ما يمكن أن يواجهه الخلف من قضايا.

والإسلام دين مميّز، يختلف عن الأديان السماوية، من حيث كونه آخرها وناسخاً لها، وقد تولى الله حفظه كما أُنزل إلى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿**إنّا نحن نزَّلنا الذكرَ وإنّا له لحافظون**﴾. ومن حيث كونه مبدأً شاملاً كاملاً، يقوم على عقيدة مبنية على العقل، ينبثق عنها نظام شاملٌ لمعالجة جميع شؤون حياة الإنسان إلى يوم القيامة، فلا يتصور فيه العجز عن إعطاء الحكم الشرعي لأيِّ مشكلة تواجه الإنسان، قال تعالى: ﴿**ونزّلنا عليك الكتابَ تِبياناً لكلِّ شيء**﴾.

وكان التقدم العلمي والصناعي الذي شهده العالم الإسلامي في السابق، نتيجةً لتطبيق الإسلام في الحياة، ولم يكن نتيجة لفصل الإسلام عن الحياة. وإنَّ التقدم العلمي والصناعي الذي يشهده العالم اليوم مدين لعلماء المسلمين، الذين وضعوا كثيراً من نظرياته وقوانينه الأساسية، في ظلِّ الحياة الإسلامية، والدولة الإسلامية.

لذلك، فإنَّ وصف الإسلام والحركات الإسلامية بالأصولية، التي وصفت بها الحركات النصرانية، هو وصف خاطئ ومغرض. ولا ينطبق على واقع الإسلام، ولا على أيٍّ ممن يعمل لعودة الإسلام إلى الحياة، لأنه يسعى إلى تغيير الواقع السيء الذي يعيشه المسلمون. ذلك الواقع الناتج عن تحكيم الأنظمة الوضعية في الحياة. وهذا عكس عمل الحركات الأصولية النصرانية التي جاءَت لتحافظ على الواقع الذي كان يعيشه النصارى قبل الرأسمالية، شكلاً ومضموناً.

فيكون وصف أميركا وأوروبا للحركات الإسلامية بالأصولية، مـــا هـــو إلا محاربـــة لعـــودة الإســـلام إلى الحيـــاة، وهي قضية استراتيجية، بل مصيرية بالنسبة للغرب، فهم حريصون علـــــى بقـــاء العـــالم الثـــالث وخاصـــةً الإســـلامي عالماً متخلفاً، بعيداً عن النهضة الحقيقية، لكي يحولـــــوا دون إعـــادة دولـــة الخلافـــة، الـــتي ســـتجتث نظامـــهم مـــن جذوره، وتقضي على طمعهم وجشـــــعهم.

اسمعوا لشهادة أحدهم، وهو باحث زائر لجامعة «**هارفارد**» لدراســـــات الشـــرق الأوســـط، وقـــد رفـــع مذكـــرة إلى الكونغرس الأميركي يقول فيها: «الأصوليون يرون أنَّ الشريعة يجـــب أن تطبـــق بكـــل تفاصيلـــها، وأنَّ أوامـــر الله ونواهيه يجب أن تنفذ كاملة، وأنَّ ذلك إلزامٌ على المســـــلمين جميعـــاً، وهـــو ــــ أي الإســـلام ــــ المصـــدر الأساســـي لقوهم، وأنَّ الشريعة صالحة للتطبيق اليوم، كما كانت صالحة للتطبيـــــق في المـــاضي». ويقـــول أيضـــاً: «الأصوليـــون يكرهون المدنية الغربية كراهة عميقة، ويرون أنّها أكبر عائقٍ يقـــف في وجـــه تطبيـــق الشـــريعة الإســـلامية». ويقـــول آخر، وهو باحث أمريكي يُدعى «**أسبوزيتو**» في مذكرة رفعها أيضـــاً للكونغـــرس الأمـــيركي: «إنَّ الذيـــن يـــهددون المصالح الأميركية هم الأصوليون المســـــلمون».

فالأصولية التي يهاجمونها، هي إعادة تطبيق الشريعة الإســـــلامية في الحيـــاة. فـــإن كـــانت هـــذه هـــي الأصوليـــة، فالمسلمون ــــ عندهم ــــ كلّهم أصوليون، لأنّهم يتطلعون بشوق وحماســـــة، إلى تطبيـــق أحكـــام دينـــهم جميعـــها، في ظلّ دولة الخلافة، لتنقذهم وتنقذ العالم من شقاء الرأسمالية إلى خير الإسلام. قال تعـــالى: ﴿**ومـــن أظلـــم ممـــن افـــترى على الله الكذب وهـــو يُدعـــى إلى الإســـلام، والله لا يـــهدي القـــوم الظـــالمين ۝ يُريـــدون ليطفئـــوا نـــور الله بأفواههم، والله مُتمُّ نوره ولو كـــره الكـــافرون**﴾.

العَـــوْلَمَـــة

مَثَلُ تعبير «**العولمة**» بين بدع الكلام كمَثَلِ الجلباب بـــين الثيـــاب أو كمَثَـــلِ «**حصـــان طـــروادة**» بـــين وســـائل الحرب، تحجب ما تحويه، لتخفي ما تنطوي عليه، وما أكثر مـــا يمكـــن أن تخفيـــه.

ولا أدل على هذا مما جرى في بيروت في آخر أيام ١٩٩٧، عندما أقام مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، وهـــو من مخلفات القوميين العرب، مؤتمراً للنظر في «**العولمة**» وما يجب أن يكـــون موقـــف العـــرب منـــها، وكـــأنهم رأوا في «**العولمة**» نقيضاً لفكرة القومية وتهديداً لها. وورد في حيثيات الدعـــوة إلى المؤتمـــر أن موضوعـــه هـــو:

«العولمة وطريقة تعامل العرب مع مفهومها، وتجلّياتها على الصعيـــد السياســـي والاقتصـــادي والثقـــافي، إضافـــة إلى تاريخها ومسارها ودورها، الحاليين، وتعامل الولايات المتحدة معـــها، وخصوصـــاً بعـــد ســـقوط الاتحـــاد الســـوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، وتأثيرها في الاقتصاد والتنمية في الدول العربية، إضافـــة إلى المجـــال والهويـــة الثقـــافيين.»

ودعي إلى المؤتمر عشرات من العلماء وأساتذة الجامعات أدلى كل منـــهم بدلـــوه فيمـــا يفهمـــه مـــن أمـــر العولمـــة وفيما يراه أن يكون الموقف منها. ونشرت الصحف المحلية خلاصات لطـــروح المشـــاركين في المؤتمـــر الـــذي اســـتمر ثلاثة أيام متتالية. وظهر تباين شاسع في تلك الطروح، حـــتى أن المؤتمـــر كـــان أقـــرب إلى حـــوار طرشـــان منـــه إلى مؤتمر فكري. وقرر القيّمون على المؤتمر أن ينفض المؤتمر من غـــير إصـــدار أي قـــرارات أو توصيـــات.

و«**العولمة**» مصطلح استحدث في الإنكليزية والفرنسية منذ حوالي عشر سنوات، ولا يطلق لوصف شيء ما بأنه عالمي لوجوده أو تحققه في معظم أنحاء العالم، بل لتعيين أن فاعلاً أو فاعِلِينَ أرادوا وجعلوا الشيء عالمياً. ومثاله أن تتبنى شركة ما سياسة إنتاجية تنظر للعالم على أنه كله صالح لأن تنتج فيه سلعها، ثم تباشر إنتاجها بالفعل في أي دولة أو دول تكون كلفة الإنتاج فيها أقل مما في سواها، وعندها يقال عن الشركة إنها «**عولمت**» إنتاجها. ومثل ذلك يقال عن النشاطات الأخرى لهذه الشركة أو غيرها، كما لو تبنت سياسة «**العولمة**» وباشرتها في تسويق سلعها، أو في الإعلان عنها، أو في البحث عن سلع جديدة وتطويرها، أو في توظيف الأيدي العاملة أو الخبراء أو المدراء، أو في جذب المستثمرين والمقرضين لتمويل عملياتها، أو أي نشاط آخر.

وأول ما أطلق تعبير «**العولمة**» كان في وصف أنشطة الشركات الأميركية الكبرى، بدءاً من منتصف الثمانينيات. وذلك أنه عندما جاء ريغان رئيساً لأميركا عام ١٩٨١، اعتمد سياسات جريئة في العلاقات الدولية، الاقتصادية منها والسياسية، وحظي بتأييد قوي من الأوساط المالية الأميركية. من ذلك أنه اعتمد سياسة الدولار القوي لجذب أصحاب الأموال في الخارج لاستثمار أموالهم في سندات دين الخزينة الأميركية والأسواق المالية التي تتداول فيها، لتمويل برنامجه في إعادة تسليح أميركا وإنهاك الاتحاد السوفياتي آنذاك في سباق تسلح مضاد، وهو ما أدى بالفعل إلى انهيار الشيوعية اقتصادياً عام ١٩٨٩.

وأدت سياسة الدولار القوي هذه إلى ارتفاع حاد متتال في قيمته في سنوات عهده الأول، حتى بلغ مؤشر سعر صرفه مقيساً بعملات الدول الأخرى وموزوناً بتبادل أميركا التجاري مع كل منها، ١٥٩ نقطة في شباط (فبراير) ١٩٨٥ مقابل ٩١ نقطة في أول شهر من عهده في كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، أي بارتفاع ٧٥ بالمئة. وكان من جرأة ريغان السياسية أنه لم يكترث بالآثار السلبية أو الجانبية لسياسة الدولار القوي، إذ كان يركز على كسب صراع الرأسمالية مع الشيوعية. من تلك الآثار السلبية أن ارتفاع الدولار أضعف قدرة أميركا على منافسة السلع الأجنبية بسلعها المنتجة في أميركا، فانخفضت صادراتها وارتفعت وارداتها، وتراكم عجز ميزان تجارتها الخارجية في عهد ريغان تراكماً كبيراً إذ بلغ مجموعه في سنوات حكم ريغان الثمانية ٧٢٣ مليار دولار، بينما كان مجموعه في الثماني سنوات التي قبله أربعة مليارات دولار فقط.

ومن الآثار السلبية لسياسة الدولار القوي أن انخفضت أرباح كثير من الشركات الأميركية بسبب منافسة البضائع الأجنبية للبضائع الأميركية المسعرة بالدولار، واضطرت هذه الشركات لتخفيض أسعار سلعها، ثم للنظر جدياً في كيفية تخفيض تكاليفها، خاصة كلفة اليد العاملة الأميركية. وطرح نفر من أساتذة الجامعات آنذاك فكرة «**إعادة هيكلة**» هذه الشركات بإعادة النظر جذرياً في أعمالها، سواء في الإنتاج أم في التسويق أم في غير ذلك. ولاقت هذه الفكرة رواجاً لدى أرباب المال والأعمال، وأدى تطبيقها عملياً إلى إقفال العديد من مصانع وفروع الشركات الأميركية، وإلى تسريح أعداد كبيرة من موظفيها وعمالها، بدفعات كبيرة كتلك التي أعلنتها شركة جنرال موتورز، أكبر شركات السيارات في أميركا، حين سرحت أربعةً وسبعين ألفاً دفعة واحدة، وشركة آي بي أم، أكبر شركات الكومبيوتر، التي سرحت ستين ألفاً على ثلاث دفعات في مدد متقاربة.

واستعاضت هذه الشركات، بعد إعادة هيكلتها، عن إنتاج ما أقفلتــه أو باعتــه مــن أجزائــها في أميركــا بإنتــاج بديل من شركات صغيرة مستحدثة تدفع أجوراً متدنية لعمالها، خاصــة أولئــك الذيــن أصابتــهم تســريحات إعــادة الهيكلة، وبإنشاء مصانع وفروع بديلة خارج أميركا، خاصة وأن من الآثـــار الجانبيــة للــدولار القــوي أن أصبحــت الأثمان والأجور زهيدة جداً في الخارج. وركزت الشركات علـــى البـــلاد الفقــيرة المكتظــة بالســكان كإندونيســيا والفلبين وتايلاند والهند والمكسيك والبرازيل، حيث أجر العامل لشـــهر يكـــاد لا يصـــل إلى أجـــر العـــامل الصنـــاعي الأميركي لساعة أو ساعتين. ولم يقتصر هذا على الأيدي العاملـــة بـــل شمـــل المتعلمـــين وأهـــل الخـــبرة كالمهندســـين ومبرمجي الكمبيوتر، حيثما كانوا، طالما أن أجورهم أدنى مما هي في أميركا وأنهـــم بحاجـــة للعمـــل والأجـــر.

وقامت ضجة سياسية في أميركا حول عمليـــات إعـــادة الهيكلـــة وتســـريح العمـــال بشـــكل جمـــاعي وبـــأعداد مذهلة، ورأى كثير من الأميركيين أن تصدير العمالة إلى الخارج وحرمـــانهم منـــها هـــو قطـــع لأرزاقـــهم، وأن دافـــع الشركات ليس إلا الجشع الرأسمالي. وردت الشركات بأنهم أُكرهوا على ما قـــاموا بـــه بســـبب المنافســـة «**العالميـــة**» الشديدة وأنه لم يكن لهم خيار إلا أن ينافسوا على مستوى عـــالمي، وأن يقومـــوا ب «**عولمـــة**» عمليـــاتهم. وعقـــدت لجان في مجلسي الشيوخ والنواب جلسات تحقيق علنية للنظر في أمر «**عولمـــــة**» الشـــركات الأميركيـــة كـــان أولهـــا في عام ١٩٨٧ وآخرها في ١٩٩٢، وأدت هذه التحقيقات إلى شـــيوع تعبـــير «**العولمـــة**»، ثم كرســـته اللجـــان بوضعـــه في عناوين تقاريرها الصادرة عام ١٩٨٧ والأعوام التالية. وكـــان هـــذا أول اســـتعمال للفـــظ «**العولمـــة**» في عنـــوان أي كتاب أو تقرير ينشر بالإنكليزية. ثم تتالى صـــدور الكتـــب في موضـــوع العولمـــة حـــتى بلـــغ مـــا صـــدر منـــها بالإنكليزية حوالي مئتين وستين كتاباً، على أن معظمها صدر في التســـعينات، في عـــهد كلينتـــون.

إلا أن أثر تلك التحقيقات كان تنفيساً عن الاحتقان السياسي ضـــــد تســـريحات الشـــركات وتصديرهـــا للعمالـــة إلى خارج أميركا، وتبريراً لما قامت به، وتبديـــــداً للإعـــلام المعـــادي لهـــا. وانتـــهت التحقيقـــات عـــام ١٩٩٢، ولم تستأنف منذ ذلك الحين، بالرغم مـــــن أن قضيـــة التســـريحات أثـــيرت في الانتخابـــات الرئاســـية في أواخـــر العـــام ١٩٩٢. ثم إنه بعد تسلم كلينتون الحكم، وافق الكونغرس على اتفاقية «**النافتا**» التي كـــان بـــوش قـــد توصـــل إليـــها مع كندا والمكسيك، مع أن الاتفاقية كانت لتمكين الشركات الأميركية والكندية مـــن تصنيـــع مـــا تريـــد مـــن ســـلع في المكسيك حيث أجور العمال رخيصة للغاية، ثم بيعها في أسواق أميركا وكندا، وهـــذا عـــين مـــا كـــانت تتخـــوف منه نقابات العمال وغيرها من الفئات السياسية الأميركية التي عارضت الشـــركات واتهمتـــها بتصديـــر العمالـــة.

إذن فإن الضجة السياسية وما رافقها من صراع سياسي في أميركا نفســـها حـــول التســـريحات الجماعيـــة وحـــول تصدير العمالة إلى خارج أميركا، وهو ما شاعت تسميته فيمـــا بعـــد ب «**العولمـــة**»، قـــد انتـــهى عمليـــاً في العـــام ١٩٩٢، وحسم لصالح الأوساط المالية والشركات التابعة لها. وأدى ذلك كلـــه إلى تكويـــن رأي عـــام بـــأن العمالـــة ذات الأهلية والخبرة الرفيعتين وذات الأجور المرتفعة لن تخرج مـــن أميركـــا، وأن الـــذي يصـــدر هـــو العمالـــة الـــتي ليس فيها إلا الجهد الجسدي والرتابة المضنية والأجور الدنيا، وهو مـــا لا يريدونـــه لأنفســـهم علـــى أي حـــال، وأنـــه إذا ما تحققت هذه التوقعات فستعود بالنفع على عامة الأميركيين لأنهـــا تـــؤدي إلى تخصصـــهم بالصناعـــات المتقدمـــة وبالعمالة ذات الأهلية الرفيعة والأجور المرتفعة. ثم إن ما يصدر من عمالـــة يدويـــة ســـيعني أن الســـلع الـــتي ســـتجمع أو تصنع بأيدي أجنبية رخيصة في الخارج ستعود لأسواق أميركـــا بأســـعار زهيـــدة.

وأدى حسم تلك القضية سياسياً عام ١٩٩٢ ومجئ كلينتون إلى الحكم عام ١٩٩٣ إلى تغيير سياسة أميركا الاقتصادية الخارجية. فقد كان سلفه بوش يتبنى سياسة ترويج صادرات السلع ورعاية تأسيس «**منظمة التجارة الدولية**» بدلاً عن «**الغات**» لفتح الأبواب واسعة أمام تلك الصادرات. إلا أن رجال المال والأوساط المالية الأميركية كانوا يرون أن الحاجة الأهم من ترويج الصادرات تكمن في إتمام ما بدأوه أواخر الثمانينات من إعادة هيكلة شاملة للشركات، لتنشيطها ولتصبح أقدر على الربح، ويرون أن إعادة الهيكلة هذه ستؤدي إلى تصدير كثير من أعمالها وليس سلعها فقط، وإلى خوضها منافسة شديدة مع الشركات غير الأميركية.

وطرح رجال المال أفكاراً أخرى أرادوا من كلينتون تبنيها، فقالوا إنه طوال السنين التي كانت أميركا تتحمل فيها أعباء الحرب الباردة وأعباء دولية أخرى، كانت أوروبا واليابان تتقويان على حسابها اقتصادياً، حتى أصبحتا خطراً على مصالح أميركا الحيوية. أما وقد انتهت الحرب الباردة فقد وجب على أميركا أن تستعيد قدرتها على منافسة أوروبا واليابان، وتستأنف منافستها لهما بقوة، وأن لا تلتزم بمراعاة مصالحهما كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة، على حد قولهم، حتى أنهم دعوا لتوظيف المخابرات الأميركية في التجسس الاقتصادي على أوروبا واليابان وشركاتهما بعدما خف انشغالها بالحرب الباردة والأمور السياسية الأخرى.

واستجابة لتلك الأفكار والآراء تبنى كلينتون ووزير خزانته روبن، وكان من أكبر أقطاب وول ستريت، الدعوة لانفتاح أسواق العالم كلها لا لترويج السلع الأميركية فقط بل لتمكين الشركات الأميركية من الإنتاج حيثما توفرت العمالة الرخيصة، ومن تسويق خدماتها وسلعها المصنعة في أميركا أو في غيرها حيثما أرادت في أسواق العالم. إلا أن الأهم من هذا كان في تبنيهما لنشاط الشركات المالية الأميركية، وهي البنوك وشركات التأمين وبيوتات سمسرة الأسواق المالية، في اقتحامها للأسواق المالية خارج أميركا. وكان هذا أمراً جديداً إذ لم يسبق أن عملت هذه الشركات خارج أميركا على نطاق واسع، حيث لم يكن مرحباً بمجيئها في كثير من البلدان بسبب خطورة أعمالها. ذلك أن الشركات المالية بطبيعتها تعمل على استقطاب أموال الناس كودائع وأقساط تأمين وحسابات أسهم وسندات، فتتركز أموال ضخمة بين أيديها تمكنها من التصرف بها كيفما ترى.

وكان ينتاب رجال المال هاجس فكرة طرحت فور انتهاء الحرب الباردة وهي أن العالم سينقسم لا محالة إلى ثلاث مناطق اقتصادية كبرى: الأولى تشمل أوروبا كلها وتسيطر عليها أوروبا الغربية، والثانية تحوي معظم آسيا وتهيمن عليها اليابان، والثالثة تضم القارتين الأميركيتين اللتين ستنحسر الولايات المتحدة إليهما. وتخوفوا من أن تصبح هذه الفكرة حقيقة، فهاجموها بشدة، ونعتوها بالإقليمية، وأشاروا إلى أوروبا واليابان بأنهما وراء الترويج لها، وطرحوا بديلاً عنها فكرة أن العالم أصبح واحداً، وأنه لن يكون لأحد أن يستأثر بجزء منه، بل للجميع أن يتنافسوا في أي مكان منه، وروجوا لهذه الفكرة بحملات إعلامية مركزة، وتبنتها إدارة كلينتون، وصدرت بشأنها كتب كثيرة، ومنها الكتب التي تتحدث عن «**عولمة**» أنشطة الشركات.

وانتهت تلك الحملات الإعلامية في أميركا، بعد تبني إدارة كلينتون لها منذ مطلع عهده، وانتقلت إلى خارج أميركا برعاية الإدارة الأميركية وأجهزتها. وفي الخارج، خاصة في ما يسمى بالدول النامية، كانت

الحملات مركزة، أشغلت أهل تلك البلاد بأفكـــار ســطحية وخادعــة، وتعابــير مترجمــة وركيكــة، وسفســطات رخيصة وغريبة، ووقف الكثير منهم حيارى أمامها. وبالرغم من سفاهة الأفكار الـــتي دعــت لهــا هــذه الحمــلات، إلا أنها كانت مخططة ومركزة لتعطي نتائج معينة وهي صياغة الــرأي العــام وكســبه لفتــح الأبــواب واســعة أمــام نشاط الشركات الأميركية في هجمة شاملة لقطف ثمار كســـب الحــرب البــاردة، وللاســتئثار بهــا دون شــركات أوروبا واليابان. وللأسف فإنه يبدو أن هذه الحملات حققت أهدافـــها ومكنــت حكامــاً مضبوعــين بــالغرب مــن تخدير شعوبهم أمام الغزو الأميركي الجديد، واقتحامه لبلادهم، لفتـــح أســواقها لبضائعــهم، وتســخير اليــد العاملــة الرخيصة فيها لمصانعهم، واستقطاب مدخـــرات شــعوبها إلى شــركاتهم الماليــة، وتســخير الأســواق الماليــة فيــها لمضاربـاتهم.

ومن الأفكار المتسترة بغطاء «**العولمة**» والتي وجهت للخارج وخصوصاً لـــدول العــالم الثــالث:

– إثر سقوط الاتحاد السوفياتي لم يبق في العالم غـــير النظــام الغــربي الاقتصــادي الــذي أسمــوه نظــام اقتصــاد السوق، بدلاً من اسمه الحقيقي وهو الرأسمالية، الذي يذكّر بجشعه وبشــاعته، وأن بــلاد العــالم كلــها أصبحــت إمــا مطبقة لهذا النظام، أو راغبة وساعية في تطبيقـــه.

– إن عالم المال أصبح كله واحداً، لأن أصحابه قادرون الآن علـــى نقلــه إلى أي بلــد وتوظيفــه في أي اســتثمار يكون العائد منه أعلى من غيره، وأن نقل المال يتم بســرعة فائقــة تســهلها وســائل الاتصــال الســريعة، وأن هــذا المال لن يستثمر في أي بلد يضع العراقيــل في وجهــه.

– إن عالم الأعمال أصبح واحداً أيضاً، فالشركات التي أسموها متعـــددة الجنســيات مــع أنهــا ليســت كذلــك، لأن شركتها الأم لا تتبع إلا بلداً واحداً ولا يكون لها إلا جنسية واحدة، إن هذه الشـــركات لهــا مــن القــدرة علــى التصنيع والتسويق على مستوى عالمي ما يجعل أي بلــــد راغــب في التنميــة يرحــب بهــا لتشــغيل النــاس فيــه أو لتصريف إنتاجه، وإلا فإنها ستذهب إلى بلــد آخــر.

– إن وسائل الاتصال بين أطراف العالم كله أصبحت شاملة ومتشــابكة لدرجــة أنــه يمتنــع علــى أي جهــة أن تسيطر عليها، وأن هذا الترابط أدى إلى أن كادت معلومـــات النـــاس أن تكــون واحــدة، وإلى أن كــادت آراؤهــم وحتى أذواقهم أن تكون متطابقـــة.

هذه بعض أفكار «**العولمة**» التي يروج لها في دول العالم الثالث، وما يراد مـــن الــترويج لهــا هــو أن يبــنى عليــها أنه لا بد من الترحيب بالأموال والأعمال الأجنبية، والأخذ بوصايا أصحابها مـــن تعديــلات في قوانــين البــلاد ومــن «**خصخصة**» لمؤسسات الدولة، لتمكنهم من شرائها، وأنه لا مناص مـــن كــل هــذا إذا أردنــا أن نلحــق بــالركب في عالم أَجْمَعَ على «**عولمة**» المال والأعمـــال، وإلا ظللنــا متخلفــين. ولا يســتبعدنّ أحــد أثــر هــذه الادعــاءات وسفسطاتها الدعائية وجلباب «**العولمة**» التي تغطى بها في أي بلد قل فيه الواعـــون المســؤولون، وركــن أهلــه لأخــذ آرائهم عن أجهزة الأعلام الموجه، وعم فيهم الجهل. ولهذا ليس غريبـــاً أن نقــارن دعــوى «**العولمــة**» هــذه بــالغزو التبشيري في القرن الماضي، وقد يكون هذا الغزو أخطر من ســابقه لأنــه هــذه المــرة لا يحمــل غطــاء الديــن، وإن كان أفظـع.